الفقر وعدم الاستقرار:

مقارنة بين الأسَر التي تعيلها إناث وبين الأسَر التي يعيلها ذكور في مناطق العودة

IOM UN MIGRATION

Social Inquiry

حول المنظمة الدولية للهجرة

تلتزم المنظمة الدولية للهجرة بمبدأ الهجرة الإنسانية والمنظمة التي تفيد المهاجرين والمجتمع. وباعتبارها منظمة حكومية دولية، تعمل المنظمة الدوليـة للهجرة مـع شركائها فـي المجتمع الدولي مـن أجل: تقديم المساعدة لمواجهة التحديات العملياتية للهجرة؛ وتعزيـز فهم قضايا الهجرة؛ وتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية مـن خـلال الهجرة؛ والحفـاظ على كرامة المهاجرين الإنسانية ورفاهيتهم.

المعلومات الواردة في هذا التقرير هي لأغراض المعلومات العامة فقط. ولا تعني الأسماء والحدود الواردة فيه اقراراً رسمياً أو قبولاً من المنظمة الدولية للهجرة. وتسعى المنظمة الدولية للهجرة في العراق إلى إبقاء هذه المعلومات مُحدَّثة ودقيقة قدر الإمكان، لكنها لا تطالب صراحة أو ضمنياً بشأن استكمال ودقة وملاءمة المعلومات المقدمة من خلال هذا التقرير.

حول سوشيال انكويري

سوشيال انكويري هي مؤسسة بحثية غير ربحية مقرها في اربيل - اقليم كوردستان العراق, تركز في عملها على التأثير على السياسات والممارسات التي من شأنها بناء الثقة الاجتماعية وإصلاح النسيج الاجتماعي في المجتمعات الهشة, وكذلك تعزيز الثقة بين المجتمع والدولة. تركز بحوث المؤسسة على ثلاث مواضيع رئيسية: i) التماسك الاجتماعي وهشاشة المجتمعات. ii) العدالة الانتقالية والمصالحة. وiii) الاقتصاد السياسي ما بعد الصراع, والنظر في الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية لهذه المواضيع.

تم تمويل هذه الدراسة من قبل مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية (PRM)

© المنظمة الدولية للهجرة ٢٠٢٣

جميع الحقوق محفوظة. ولا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا التقرير، أو تخزينه بغرض إعادة استخدامه بأي شكل من الأشكال، ولا يجوز نقله بأي شكل أو بأي وسيلة الكترونية أو غير الكترونية، أو تصويره أو تسجيله أو غير ذلك من الاستخدامات بدون موافقة خطّية مسبقة من الناشر.

في أعقاب نزاع داعش، يبدو أن الظروف والتصورات المتعلقة بإعادة إدماج النازحين لا تختلف اختلافاً كبيراً بين النساء والرجال أو بين الفئات الأصغر سناً والأكبر سناً ضمن أهم ١٤ قضاء عودة في العراق[1]. بل إن جنس ربّ الأسرة يُعدّ عاملاً بالغ الأهمية، من حيث تأثيره على نتائج إعادة الإدماج، من ظروف معيشية للأسَر إلى تصورات الأفراد. وكما هو متوقع، تُظهِر الأسَر التي تعيلها إناث نتائج أسوأ نسبياً.

في ربيع عام ٢٠٢٢، أظهرَ مسح إحصائي أجري على الأسَر العائدة في هذه الأقضية الأربعة عشر، أن حوالي ١٦٪ من الأسَر تعيلها إناث. وتوجد أغلب هذه الأسَر في أقضية الحويجة والشرقاط وتلّعفر وتكريت. ويبين الجدول (١) أدناه التوزيع حسب نوع جنس ربّ الأسرة، ونوع أسَرهم. كما يبيّن الجدول، أن جمع البيانات لم يقتصر على أرباب الأسَر فقط؛ بل أمكن لأيّ فرد يزيد عمره عن ١٨ عاماً المشاركة باسم أسرته، ضماناً لأغراض العيّنة.

الجدول ١. جنس المستجيب، ودوره في الأسرة، ونوع الأسرة

جنس المستجيب	هل هو ربّ الأسرة	نوع الأسرة	
		الأسَر التي تعيلها إناث	الأسَر التي يعيلها ذكور
أنثى	نعم	٢٦٠	٠
	لا	٣٢	٥٢٥
ذكر	نعم	٠	١,١٤٧
	لا	٣١	٢٦٥
المجموع		**٣٢٣**	**١,٩٣٧**

تبيّن هذه الدراسة، الاختلافات في الخصائص على مستوى الأسرة؛ من حيث تجارب الصراع والسَكن والوضع الاجتماعي والاقتصادي، إضافة إلى التصورات الفردية لأرباب الأسَر بشأن السلامة والأمن والتماسك الاجتماعي، وآثار هذه الاختلافات على إعادة الإدماج الدائم.

يُعّد هذا التقرير جزءً من مشروع بحثي كبير حول إعادة الإندماج، تنفذّه المنظمة الدولية للهجرة في العراق وفريق التقصّي الاجتماعي. ويستكشف التقرير مدى استدامة العودة في ١٤ قضاءً من أقضية العراق، يستضيف أكبر عدد من العائدين في البلاد. وهذه الأقضية هي، حسب الترتيب التنازلي لعدد العائدين: الموصل، الرمادي، الفلوجة، تلّعفر، تكريت، هيت، الحويجة، الحمدانية، الشرقاط، كركوك، بيجي، سنجار، خانقين، وبلَد. والنتائج المعروضة هنا مستمدّة من مسح أصلي للأسَر، وقائمة تضّم ٢,٢٦٠ مستجيباً عائداً في هذه المناطق، تم جمعها خلال شهرَي آذار ونيسان ٢٠٢٢.

وشمل المَسح نموذجاً للأسرة (ينطبق على الحالة العامة للأسرة) ونموذجاً للفرد (يجمع تصورات المستجيب) وقائمة بالصفات الشخصية لكل فرد من أفراد الأسرة. كما شمل المَسح مواضيع تتعلق بالتركيبة السكانية، وتاريخ النزوح والصراع، والسلامة والأمن، ومستويات المعيشة الملائمة، وسبل العيش والظروف الاقتصادية، وحالة السكن واسترداد الممتلكات وضمان الحيازة، والوثائق الثبوتية، والتماسك الاجتماعي والمشاركة العامة، وسُبل الانتصاف والعدالة.

ومن بين نتائج هذا المشروع؛ تحليلٌ لإعادة الإدماج المستدام في مناطق العودة، وموجز عن الاختلافات بين الأسَر التي يعيلها ذكور وإناث، وآثار تلك الاختلافات على العودة المستدامة.

١ بلغ عدد المستجيبين وتوزيعهم حسب نوع الجنس ١,٧٥٨ ذكراً (٦٣٪) و١,٠٤٥ أنثى (٣٧٪) الأمر الذي سمح بتطبيق الأوزان لإجراء تحليل غير متحيز.

تجربة الصراع والخسارة

يتمثل أحد الاختلافات الحاسمة بين الأسَر، في تجربتها مع العنف والخسائر التي تكبدتها بسبب الصراع. إذ أفادت أسرة واحدة من بين كل أربع أسَر تعيلها إناث بمقتل أفراد أسرتها المباشرين على يد تنظيم داعش (٢٦٪) أو على يد القوات الأمنية خلال الصراع مع داعش (٣٪) مقارنة بالأسَر التي يرأسها ذكور (٨٪ في المجموع). ومثل هذه الخسارة تعني، أن الصراع خلّف العديد من الأسَر التي تعيلها إناث على وجه التحديد. وفضلاً عن الآثار النفسية التي قد تصيب هذه الأسَر بسبب فقدان أحد أفرادها بسبب العنف والصراع، هناك آثار أخرى أكثر خطورة تتعلق بالسَكن والوضع الاجتماعي والاقتصادي وتصورات السلامة والأمن والتماسك الاجتماعي، كما سنبيّن في هذه الدراسة. ويتعلق الاختلاف الجوهري الآخر من حيث الخسارة، بدمار المنازل الناجم عن العمليات العسكرية. حيث أفادت بذلك الأسَر التي يرأسها ذكور بنسبة أعلى من الأسَر التي تعيلها إناث (٣٣٪ مقابل ١٥٪) رغم اختلاف الدمار السكني بين الأسَر.

وأخيراً، فإن حركات النزوح والعودة المرتبطة بالنزاع بشكل عام بين الأسَر التي يعيلها الذكور والإناث متشابهة نسبياً، وتتبع نفس النمط العام. حيث نزحت الأسَر بأعداد أكبر بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، وبأعداد أقل بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧، خلال المراحل الأخيرة من الحرب ضد داعش. وعادت معظم الأسَر إلى مناطقها الأصلية في عام ٢٠١٧، فيما عادت أعداد أقل قبل تلك الفترة في عام ٢٠١٦ وفي عام ٢٠١٨، وبأعداد أدنى في عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠.

الشكل ١: معاناة الأسَر بسبب النزاع

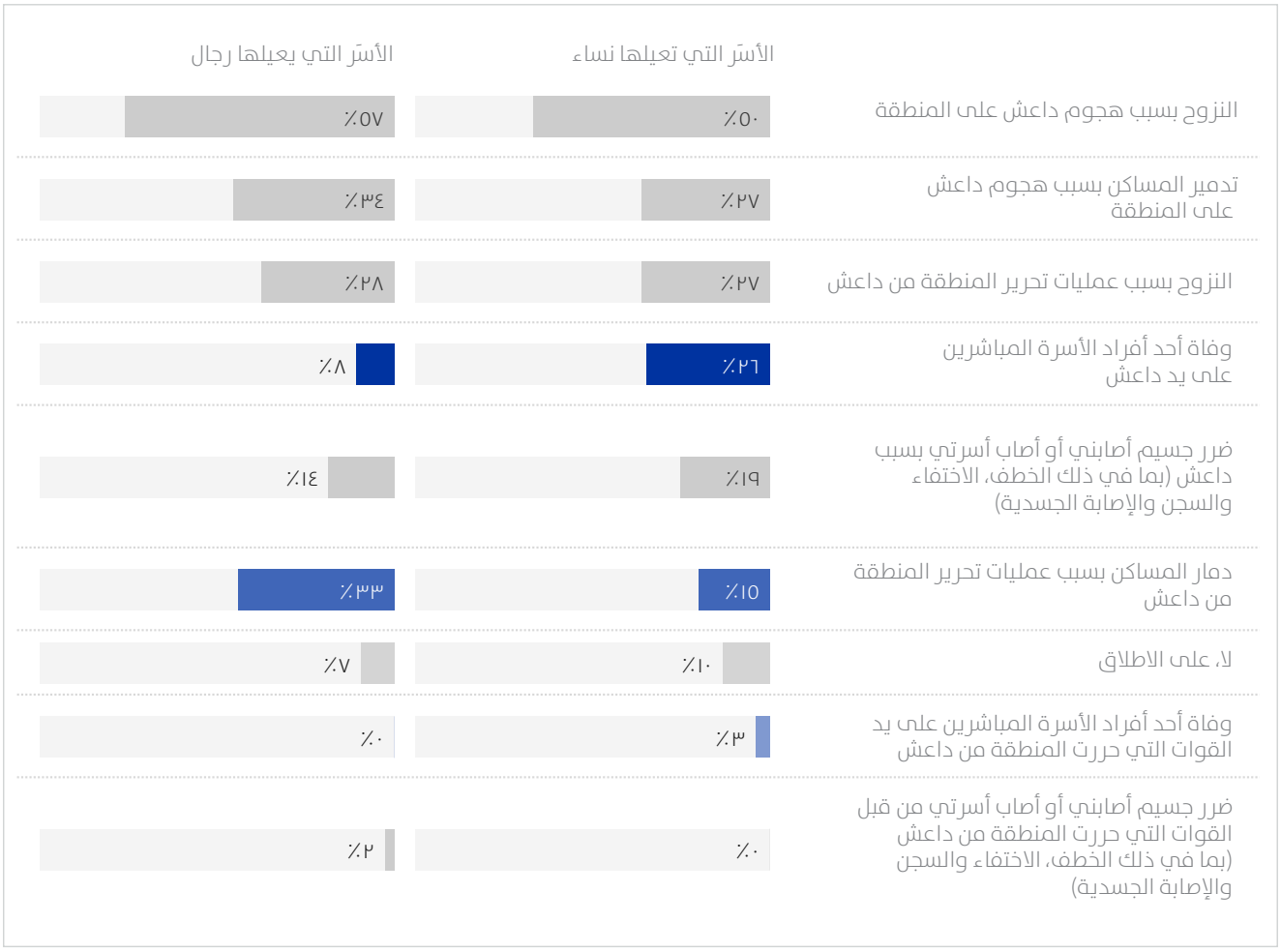

السَكن والحالة الاجتماعية - الاقتصادية للعائدين

تمتلك غالبية الأسَر التي يعيلها ذكور وإناث منازلها الخاصة، وتعيش في نفس المنازل كما كانت قبل النزاع. ويبدو أن الأسَر التي تعيلها إناث تعاني من عدم استقرار أكبر من حيث السَكن؛ إذ ينعكس ذلك في النسبة الأكبر من الأسَر المستأجِرة أو المستضافة من قبل الغير، مقارنة بالأسَر التي يرأسها ذكور (الشكل ٢). ومن ناحية أخرى، تقيم الأسَر التي يرأسها ذكور وإناث في مساكن عشوائية بنفس النسبة.

الشكل ٢. حالة حيازة السكن الحالي

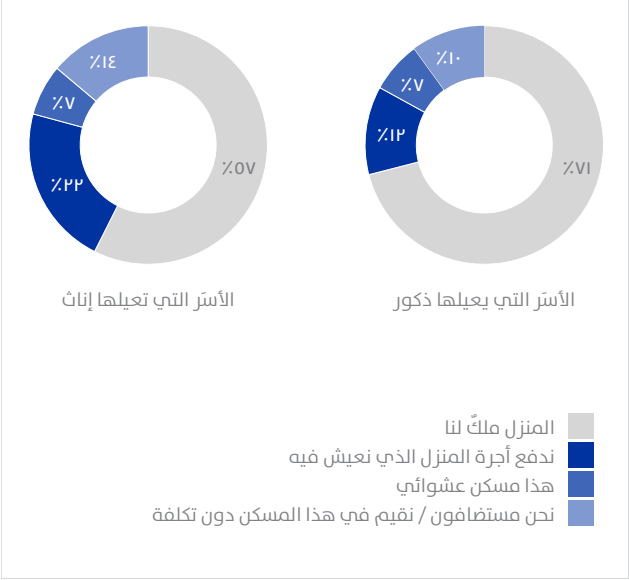

ومن المرجح أن يزيد استئجار الأسَر التي تعيلها نساء من سوء قدراتها المالية وأمنها المالي. ويتبين ذلك في انخفاض قوّتهن الشرائية وفي مصادر دخلهن الأقل استقراراً من الأسَر التي يعيلها ذكور. وفيما يتعلق بالمؤشّر الأول، فإن أكثر من نصف جميع الأسَر التي تعيلها إناث إما غير قادرة على تغطية نفقاتها أو بالكاد تستطيع ذلك (الجدول ٢). في حين تستطيع غالبية الأسَر التي يرأسها ذكور أن تلبي احتياجاتها الأساسية، كما تستطيع شراء سلع باهظة الثمن، في ربع الحالات تقريباً.

الجدول ٢. القوة الشرائية للأسَر، حسب قولهم

كيف تصف القوة الشرائية لأسرتك؟	الأسَر التي تعيلها إناث	الأسَر التي يعيلها ذكور
ليس لدينا ما يكفي من المال حتى لشراء الطعام	٪١٨	٪٣
لدينا ما يكفي من المال لشراء الطعام، ولكن ليس لدينا ما يكفي لشراء الملابس والأحذية، إذا احتجنا	٪٤٤	٪٢٣
لدينا ما يكفي من المال لشراء الطعام والملابس، ولكن ليس لدينا ما يكفي لشراء سلع باهظة الثمن إذا اضطررنا (مثل الثلاجة أو التلفزيون)	٪٢٧	٪٤٨
يمكننا شراء بعض المواد باهظة الثمن، مثل الثلاجة أو التلفزيون، لكن لا يمكننا شراء كل ما نريد	٪٩	٪٢٠
يمكننا شراء ما نريد	٪٢	٪٤
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠

يعزى هذا الاختلاف الشاسع في القوة الشرائية إلى أنواع الدخل الذي تكسبه الأسَر التي تعيلها إناث لتغطية نفقاتها. وحيث يعتمد عدد كبير من الأسَر التي ترأسها إناث وذكور على راتب الوظيفة الحكومية أو الراتب التقاعدي، تحصل الأسَر التي ترأسها إناث على دخل أقل من الأعمال التجارية مقارنة بالأسَر التي يرأسها ذكور. ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن الأسَر التي تعيلها إناث تعتمد على شبكات الأمان العامة وغير الرسمية بحوالي أربعة أضعاف مقارنة بالأسَر التي يرأسها ذكور (مظللة باللون الأحمر في الشكل ٣).

الشكل ٣. المصادر الحالية لدخل الأسرة

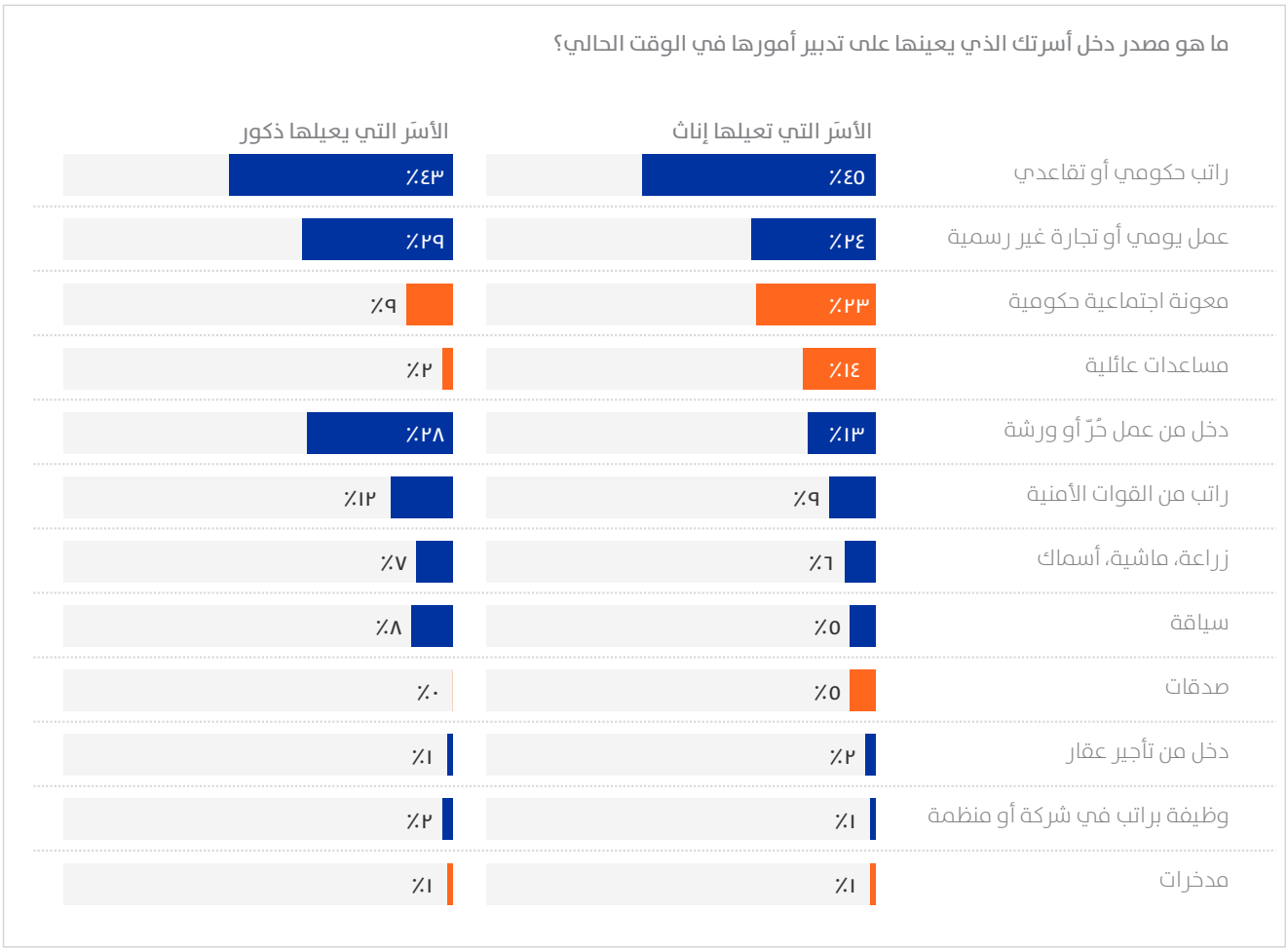

ملاحظة: يمكن اختيار أكثر من إجابة

على الرغم من الاختلافات الكبيرة في مصادر دخل الأسَر، ذكرت الأسَر التي تعيلها إناث وذكور بنسبة متساوية، أنها تواجه نفس العقبات التي تحول دون الوصول إلى سبل العيش. وبحسب الأسَر في مناطق العودة، يمثل نقص فرص العمل العقبة الرئيسية أمام سُبل العيش؛ كما أن هذه الاختلافات الاقتصادية لا تؤثر على وجهات نظر الأسَر بشأن إمكانية تحقيق الرخاء. وبشكل عام، هناك شعور قوي أن الأجيال القادمة لن تنعم براحة أكثر من الجيل الحالي.

وأخيراً، تشير الأسَر التي تعيلها إناث وذكور على حدٍّ سواء إلى معدلات متشابهة من حيث الوصول إلى المنافع العامة والرعاية الصحية والتعليم، والرضا عنها. وفيما يتعلق بالتعليم، فإن لدى الأسَر التي تعيلها إناث وذكور؛ والتي لديها أطفال في سن الدراسة (من ٦ إلى ١٧ سنة) نفس معدلات الالتحاق بالمدارس تقريباً.

السلامة والأمن والتماسك الاجتماعي عند العودة

تُعّد العوامل المتعلقة بالسلامة والأمن والتماسك الاجتماعي التي سنعرضها أدناه، أكثر موضوعية من المذكورة أعلاه. وتركز هذه العوامل على التصورات الفردية للمستجيب بدلاً من الخصائص المنزلية الملموسة. وعلى هذا النحو، تبين النتائج المعروضة هنا أوجه التشابه والاختلاف بين إجابات أرباب الأسَر الذين يشكلون ٦٠٪ من إجمالي العينة. وبعبارة أخرى، تشمل الأسَر التي تعيلها إناث إجابات النساء اللاتي يرأسن أسَراً؛ فيما تشمل الأسَر التي يعيلها ذكور إجابات الرجال الذين يرأسونها؛ وذلك ضماناً لتحليل اختلافات غير متحيز في تصنيف الأسَر. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الاختلافات في الردود على أساس جنس المستجيب وحده لم تسفر عن فروق كبيرة في المؤشرات المبينة أدناه.

عند النظر إلى مسألة السلامة الشخصية والأمن في الأقضية، نجد آراءً إيجابية متشابهة من أرباب الأسَر العائدين عموماً (الشكل ٤). إذ يشير جميع أرباب الأسَر تقريباً من الذكور والإناث إلى شعورهم وأسَرهم بالأمان في مناطقهم أو قراهم؛ ويعتقدون أن الجهات الأمنية تحميهم من التهديدات الخارجية. إضافة إلى ذلك، لم يبلغ هؤلاء المستجيبون عن قيود كبيرة تفرضها السلطات على حريتهم في التنقل.

الشكل ٤. أوجه التشابه بين أرباب الأسَر من حيث تصورات السلامة والأمن

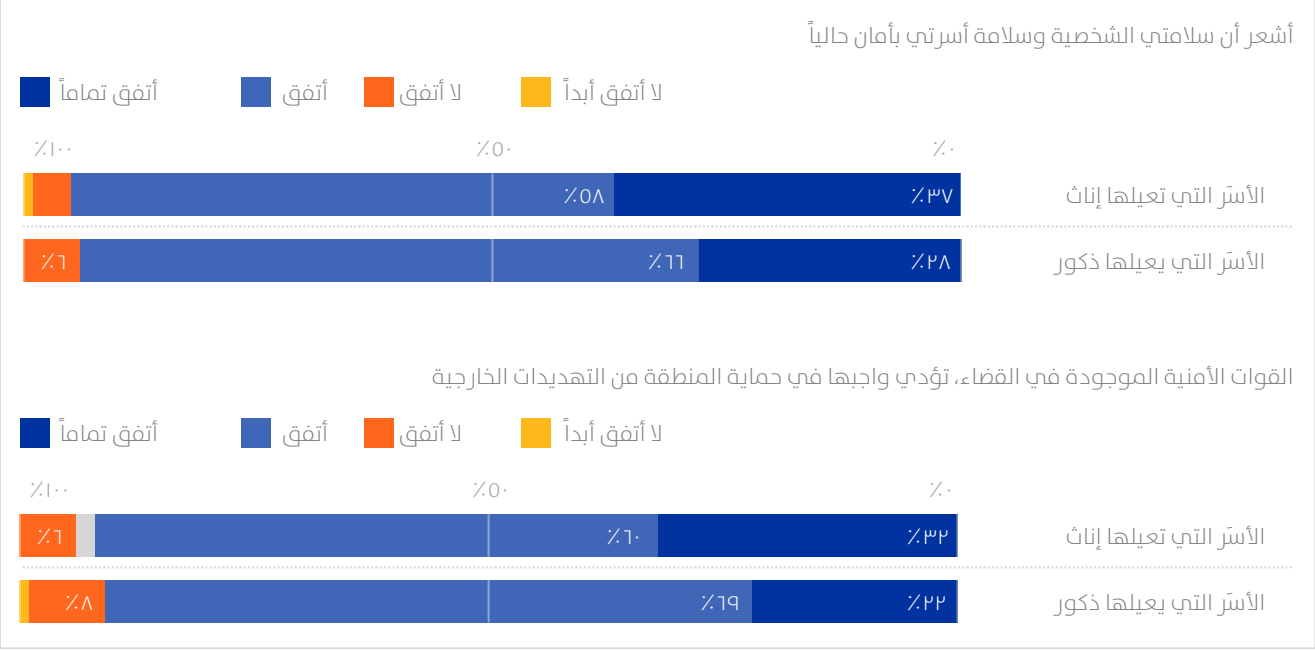

مع ذلك، تظهر الاختلافات بين الجنسين عند النظر في احتمال حدوث عنف في المستقبل، وطلب الدعم لمواجهة أي جريمة أو تهديد. وكما هو موضح في الشكل ٥، تبدو ربات الأسَر أكثر قلقاً بشأن احتمال عودة تنظيم داعش أو أحداث مماثلة؛ (٦٣٪ من أرباب الأسَر الذكور (٤٣٪). ولوحظ أن أكثر من ضعف عدد ربات الأسَر غير مرتاحات لطلب المساعدة من الشرطة من أجل السلامة أو الأمن.

الشكل ٥. الاختلافات بين الأسَر من حيث تصورات السلامة والأمن

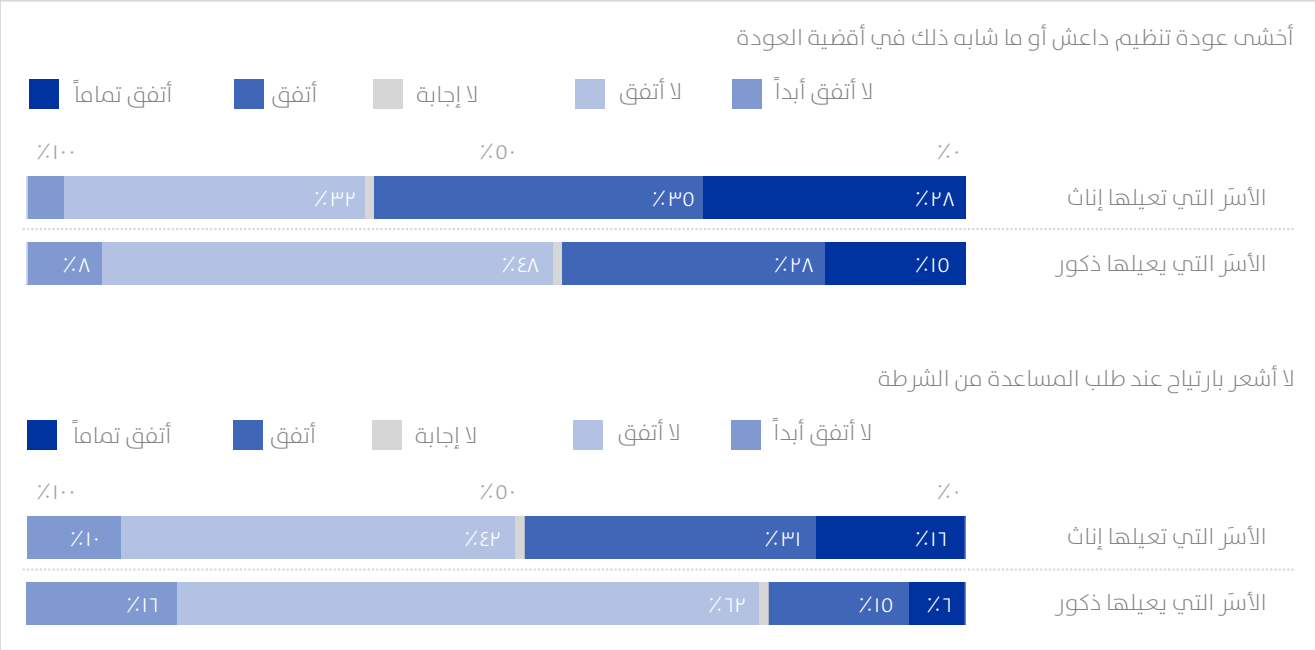

وقد تعكس هذه الاختلافات تصورات أرباب الأسَر لعلاقاتهم مع المجتمع المحلي والمؤسسات الأوسع نطاقاً. ومن المحتمل أن يكون تصورهم عن نظرة الآخرين إليهم، عاملاً يحدد مدى عودة العنف أو تطبيق القانون. ويظهر ذلك بشكل أوضح لدى دراسة وجهات نظر أرباب الأسَر بشأن التماسك الاجتماعي. مع ذلك، أفاد أكثر من ضعف عدد ربات الأسَر بأنهنّ يعانين من حكم الآخرين سلبياً عليهنّ، مقارنة بنظرائهن الذكور (الشكل ٦). ومن الصعب أن نعرف بالضبط أسباب هذا الشعور، لكنه يمكن أن يعزى إلى العديد من العوامل المترابطة؛ بما في ذلك الأعراف المجتمعية وديناميكيات الصراع (بضمنها الاشتباه بالانتماء لداعش) علماً أن ربّات الأسَر لم يشرنَ إلى أي تمييز مؤسساتي أو اجتماعي واقتصادي، سواء بشكل عام أو بالمقارنة مع الأسَر التي يعيلها رجال. وعليه، فإن هذا الشعور الذي ينتاب ربات الأسَر قد يكون أكثر ارتباطاً بالعلاقات والشبكات بين الأشخاص. وتجدر الاشارة إلى تقلّص الشبكات الاجتماعية لربات الأسَر بعد انتهاء الصراع، مما يعني أنهن قد يتعرضن الآن للعزلة أو عدم مخالطتهن بسهولة للجيران أو طلبهن المساعدة من الجهات الفاعلة المحلية، بما في ذلك الشرطة. وهذا أمر مثير للقلق، لأن البيئة الاجتماعية الجماعية للفرد عند عودته ترتبط ارتباطاً مباشراً بصحته العقلية ورفاهه النفسي والاجتماعي، بينما تساهم البيئات الاجتماعية السلبية في انخفاض الصحة العقلية وتخلّف آثاراً نفسية واجتماعية.

الشكل ٦. تصورات الأسرة عن اللوم الجماعي

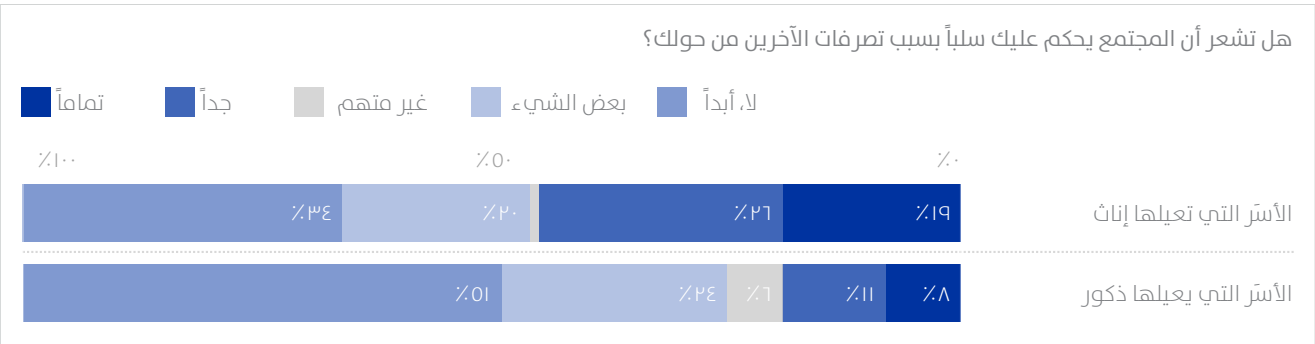

الآثار المترتبة على إعادة الإدماج المستدام

تسلط النتائج أعلاه الضوء على الهشاشة المادية والاجتماعية التي تعاني منها ربات الأسَر في مناطق العودة. وربما ليس من المستغرب في مثل هذه الظروف، أن تشعر ربات الأسَر بالتهميش كمواطنات، رغم أن أرباب الأسَر الذكور أيضاً يبلغون عن تعرضهم للتهميش وبمستويات عالية جداً (الشكل ٧). ويعزو جميع أرباب وربات الأسَر مشاعر التهميش إلى الحكومة المركزية بالدرجة الأولى. يلي ذلك شعور أرباب الأسَر الذكور بالتهميش من قبل السلطات المحلية (٥٦٪) ومن المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية (٣٢٪)؛ في حين تلقي ربات الأسَر باللائمة على المجتمع الدولي (٣٧٪) وعلى السلطات المحلية (٣٢٪).

الشكل ٧. مستويات التهميش حسب نوع الأسرة

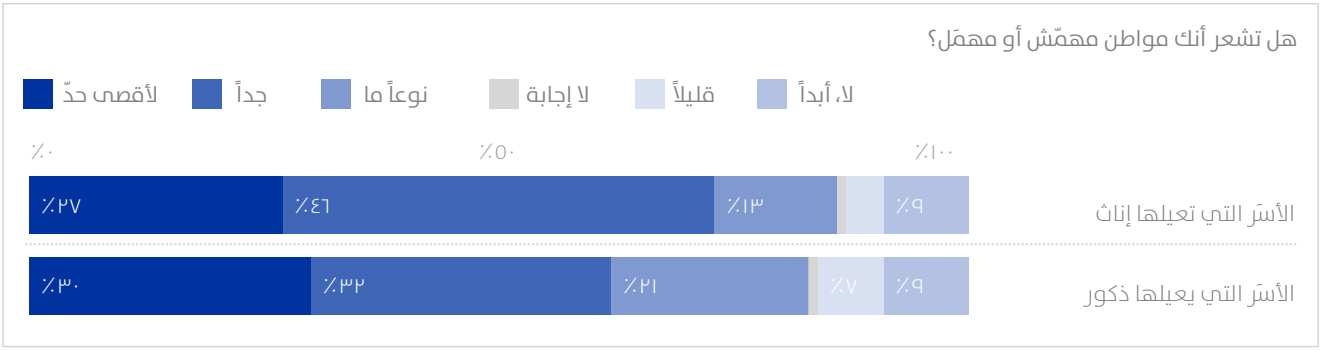

من شأن هذا المستوى المرتفع من التهميش بين ربات الأسّر، مقترناً بظروفهن المادية وتصوراتهن الاجتماعية سلبية، أن يكون له آثار على إعادة الإدماج على المدى الطويل، إضافة إلى استدامة حركات العودة. وفيما يتعلق باستدامة حركات العودة، يبدو أن مناطق الأصل غير ملائمة لبقاء الأسَر التي تعيلها نساء فيها إذا بقي الحال على ما هو عليه (الشكل ٨). ومن المرجح أن تشعر ربات الأسَر بضرورة الانتقال مرة أخرى.

الشكل ٨. احتمال عدم وجود خيار للأسَر سوى الهجرة أو الانتقال مرة أخرى في المستقبل المنظور، بسبب الظروف في موقع العودة

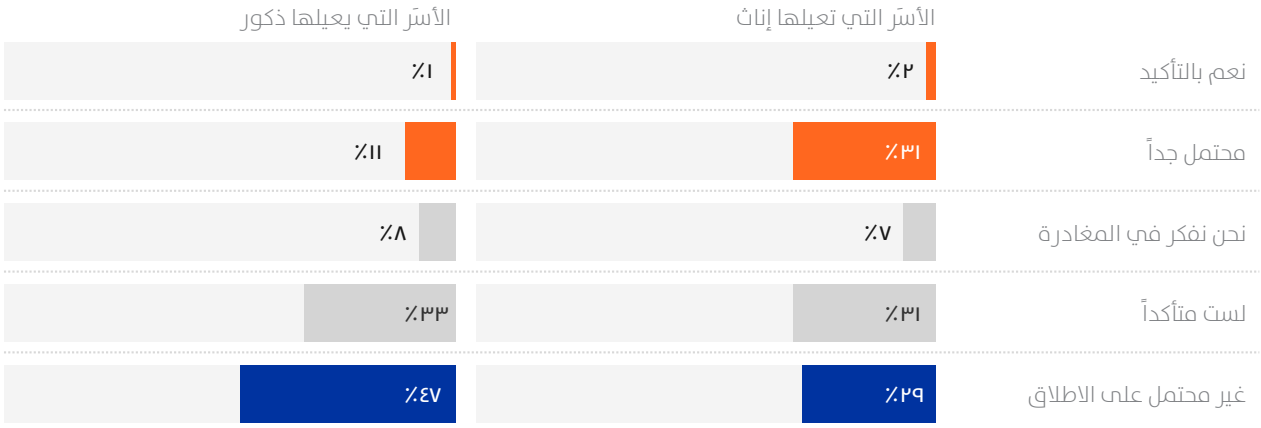

لا يقتصر تحسين الظروف بالشكل الذي يمكّن الأسَر التي تعيلها إناث من مضاهاة الأسَر التي يعيلها ذكور في مناطق العودة على التدخل الاقتصادي فحسب، بل يشمل أيضاً برامج إعادة الإدماج الاجتماعي، من أجل تحسين إدماج هذه الأسَر في المجتمع، والحدّ من وصمة العار المرتبطة بها. ويمكن أن يشمل ذلك توسيع نطاق الوصول إلى شبكات الأمان والرعاية النفسية الاجتماعية، فضلاً عن التوعية المجتمعية والمؤسساتية، وتيسير المشاركة مع الآخرين. هذه هي مكوّنات البرامج الحالية لدعم العودة الطوعية المُيسَّرة للأسَر التي ما زالت نازحة[٢]؛ وينبغي توسيع نطاق ذلك ليشمل الأسَر التي عادت من تلقاء نفسها، بيدَ أنها ما تزال تواجه صعوبات في تدبير أمورها والاندماج من جديد مع المجتمع. ومن شأن هذه الجهود أن تتعزز أكثر، بالعمل على معالجة المظالم العالقة بدون حلّ، والتي ربمّا يعاني منها أيضاً مجتمع العائدين الأوسع نطاقاً[٣]. وبالنظر إلى نطاق الاحتياجات، تشير العديد من المجتمعات المتأثرة بالنزاع إلى أن الدولة هي المسؤولة عن معالجتها، وينبغي أن تكون لديها القدرة على ذلك[٤]، وأن هذا هو ما يبحثون عنه للمساعدة في الحدّ من شعورهم بالتهميش في أعقاب النزاع.

٢ العراق للحلول الدائمة والمنظمة الدولية للهجرة، مجموعة أدوات الحلول الدائمة في العراق المجلد (١) العودة الطوعية المُيسّرة (بغداد: المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٢١).

٣ بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل في العراق: المحاكمات بموجب قوانين مكافحة الإرهاب والآثار المترتبة على العدالة والمساءلة والتماسك الاجتماعي في أعقاب داعش (بغداد: يونامي، ٢٠٢٠).

٤ نادية صدّيقي وخوكر محمد؛ الحركات قبل الآليات: المظالم المجتمعية ونوافذ الفرص للعدالة التصالحية في سياق العدالة الانتقالية. ملخص النتائج (أربيل: التقصّي الاجتماعي، ٢٠٢٢).

المنظمة الدولية للهجرة

المكتب الرئيس في بغداد
مجمع يونامي (ديوان2)
المنطقة الدوليّة – بغداد – العراق

iraq.iom.int
iomiraq@iom.int

@IOMIraq

©المنظمة الدولية للهجرة ٢٠٢٣

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا التقرير، أو تخزينه بغرض إعادة استخدامه بأي شكل من الأشكال، ولا يجوز نقله بأي شكل أو بأي وسيلة الكترونية أو غير الكترونية، أو تصويره أو تسجيله أو غير ذلك من الاستخدامات بدون موافقة خطّية مسبقة من الناشر.